

خبر و تعليق

خبت أنوارهم المزعومة و بقي الإسلام شامخا

الخبر:

دخلت الاحتجاجات الطلابية في فرنسا أسبوعها الثالث، وسط تصاعد الغضب من نقص المعلمين وتردي أوضاع المباني المدرسية

المصدر: بي بي سي نيوز عربي 8 أكتوبر 2026

التعليق:

تلك هي حقيقة 'دولة الأنوار' المزعومة : صرح مشيد على جماجم الشعوب

وأكذوبة كبرى تسربت بالحرية والديمقراطية لتخفي تحت أديمها عفن العلمانية وتتن الرأسمالية المتوحشة!

فسبحان الله العظيم اذ لم يكد الصبي ماكرون يفرغ من تجبره وعنجهيته وهو يتبجح بالطعن في الإسلام العظيم بوصفه إياه " بالديانة التي تعيش أزمة في العالم..."

عربي تي ا ر تي 2 أكتوبر 2020حتى غدى هو في أزمة و اقتصاده في أزمة و سياسته في أزمة و سمعته العالمية في أزمة و نفوذه العالمي في أزمة

و أمن فرنسا في أزمة خطر روسي

وأدارت عجلة الأقدار رحاها لتمرغ أنفه في التراب ، ولتتجلى على رؤوس الأشهاد أزمة بنيوية وعويصة تضرب أطناب الدولة الفرنسية المهترئة في كل مفاصلها أين هي فرنسا اليوم من ادعاءات المدنية والحضارة ؟ ها هي مدنها وقراها تنن تحت وطأة الفقر والعوز ، وتتخبط في مستنقع الإنهيار الاقتصادي والاجتماعي. ها هو نظامها التعليمي — مفخرة الجمهورية الكاذبة — يتداعى ويتصدع فتعجز الدولة عن صيانة جدران المدارس وتوفير مقاعد للطلاب والمعلمين ليخرج أبناء جيلهم إلى الشوارع محتجين على ضنك العيش وشظف الحياة ، في صورة فاضحة تعري عجز نظامهم عن توفير أبسط مقومات العيش الكريم فضلا عن إدارة شؤون البشر!

تلك هي فرنسا ، الدولة الاستعمارية العجوز التي أمعنت قتلا وتقتيلا وتشريدا في بلاد المسلمين ، ونهبت الثروات ، وحاولت عبثا طمس هوية الأمة الإسلامية ، فإذا بها اليوم تتسول الإستقرار في الداخل ، وتتخبط كالمخبول في أزمتها التي لا تنتهي.

أنى لمن جعل من العلمانية اللقيطة ديناً ، ومن الأهواء البشرية الدنيئة تشريعا ، أن يتناول على نظام رب العالمين الذي أشرق نوره هدى ورحمة ، ومخرجا للبشرية من ظلمات الجاهلية ، وعبودية العباد ؟ لقد خاب فآلهم وبطل سعيهم وصدق الله العظيم القائل في محكم تنزيله: **أَوْمِنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى** (طه: 124)

وقال سبحانه: **﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَنْعُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۚ ﴾** (المائدة 50)

فمن ركن إلى نظام وضعي قاصر وتافه ليطعن في شرع الخالق الحكيم ، فلن يلقي سوى الخزي في الدنيا والعذاب الأليم في الآخرة.

بقلم ا.خديجة صالح

مشروع ميزانية 2027

بين جباية دولة الحداثة ورعاية الخلافة الراشدة



الربوية، يضمن الإنفاق العادل والكفء، ويمنح الأمة العزة والكفاية والعيش الكريم بعيداً عن الأهواء وضغط لوبيات المال ومخاطر الديون.

وقد جاء في المادة 148 من دستور دولة الخلافة لحزب التحرير: لميزانية الدولة أبواب دائمية قررتهما أحكام شرعية. وأما فصول الميزانية والمبالغ التي يتضمنها كل فصل، والأمور التي تخصص لها هذه المبالغ في كل فصل، فإن ذلك موكل لرأي الخليفة واجتهاده).

ويتبين من هذا الفرق الجوهرى أن الميزانية في الدول الديمقراطية تقوم على تشريع بشري يتغير سنوياً بحسب الظروف،

التتمة في الصفحة الثالثة

وستتم تعبئة هذه الموارد أساساً عبر الاقتراض الداخلي بقيمة 19.845 مليار دينار، والاقتراض الخارجي بقيمة 6.877 مليار دينار، إضافة إلى 1.4 مليار دينار من موارد خزينة أخرى. وهكذا تتواصل حلقة المديونية، حيث تلجأ الدولة إلى الاقتراض لتغطية عجزها وتسديد ديون سابقة، فتتراكم الديون وتوكل إلى السنوات القادمة.

رعاية الخلافة الراشدة

في المقابل، تقدم دولة الخلافة الراشدة نموذجاً مالياً فريداً يجمع بين الثبات والمرونة: أبواب الإيرادات والنفقات محددة شرعاً وثابتة، بينما يترك للخليفة تقدير المبالغ وفصول الميزانية بما يخدم شؤون الأمة. هذا النظام يحذر الدولة من القروض

القروض والإيرادات غير الجبائية، وكلها تقرّر سنوياً وفق سياسة الحكومة وتوازناتها.

الجباية في دولة الحداثة

وفي هذا الإطار، تعتمد إيرادات ميزانية تونس لسنة 2027 أساساً على الجباية، التي ينتظر أن توفر 49.6 مليار دينار، من مجموع موارد تقدر بـ 54.280 مليار دينار، تتوزع بين 4.330 مليار دينار من المداخل غير الجبائية و 350 مليون دينار من الهبات الخارجية. ورغم ضخامة الموارد الجبائية، يبقى العجز المالي قائماً، إذ يُقدّر بـ 14.615 مليار دينار، في حين تبلغ حاجيات تمويل الخزينة إجمالاً 28.122 مليار دينار، تشمل، إلى جانب تمويل العجز، تسديد أصل الدين العمومي المستحق لسنة 2027 بقيمة 13.307 مليار دينار.

تقدّر نفقات ميزانية الدولة التونسية لسنة 2027 بحوالي 68.895 مليار دينار، أي بزيادة تقارب 8.37% مقارنة بعام 2026، مع تركيز واضح على أهداف مخطط التنمية 2026-2030، والمتمثلة في تعزيز ما يُسمى بالعدالة الاجتماعية، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتنشيط الاستثمار العمومي والخاص.

وتعدّ الميزانية في الأنظمة الوضعية الحديثة قانوناً سنوياً يحدّد أبواب الإيرادات والنفقات والمبالغ المخصصة لكل قطاع، ولا يدخل حيز التنفيذ إلا بعد مصادقة البرلمان (خلال شهر نوفمبر)، باعتباره الجهة التي تملك سلطة التشريع والرقابة المالية. ويأتي ذلك لأنّ موارد الدولة في هذه الأنظمة تقوم على الضرائب أساساً، إضافة إلى

بين إيتاء الزكاة وتنكيل المنظومة الجبائية:

من يدفع فاتورة الفقر؟

حق الفقير، لم يحفظ ماله، بل تعرض لوعيد الله.

نصاب الفضة... العدالة لا التنكيل

من أعجب ما يثار اليوم القول بأن اعتماد نصاب الزكاة من الفضة فيه "تنكيل بالأغنياء". وهي حجة هزيلة تتهاوى أمام الأدلة الشرعية المتينة.

فأولاً، نصاب الفضة (مائتا درهم) ثابت بالإجماع، بل هو الأصل الذي لا خلاف فيه بين الفقهاء، قال ابن المنذر: "أجمع العلماء على أن نصاب الفضة مائتا درهم". بل إن حديث نصاب الفضة جاء في حديث أنس بن مالك الذي رواه البخاري في كتاب الزكاة، وهو من أصح الأحاديث وأثبتها، في حين أن نصاب الذهب (عشرون ديناراً) ثبت بحديث ضعيف عند بعض المحققين. فإذا كان نصاب الفضة هو الثابت بالإجماع والأحاديث الصحيحة، فكيف يكون اعتماده "تنكيلاً"؟

التتمة في الصفحة الثالثة

الاقتصادي واضح: منع تركّز الثروة، وتحريكها نحو الفقراء.

أما السياق النبوي فقد حدد آلية الزكاة بدقة بالغة، فقال **﴿ تَوْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَرْدٌ فِي فُقَرَائِهِمْ ۚ ﴾**. لفظ "تؤخذ" يفيد الإلزام لا التطوع، ولفظ "ترد" يفيد الإعادة إلى صاحبها الأصلي، وكان المال مستحق للفقير، والغني مجرد حائز مؤقت. ولفظ "إيتاء" في نصوص المبيعة وفي تعداد أركان الإسلام، جاء مقروناً بـ "إقام الصلاة"، أي أن الزكاة ركن نظامي، لا عمل فردي. نعم، لا يمكن إنكار أن النصوص تتضمن جانباً يخصّ الغني، لكنه جانب تابع لا أصلي، فقد قال تعالى: **﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ۚ ﴾** فالنظير والتزكية أثر مترتب على أداء الحق، لا هدف مستقل. وقال **﴿ مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ ۚ ﴾**، أي أن البركة تحل في المال المخرج حقه، لا في المال المحبوس. فمصلحة الغني موجودة، لكنها مشروطة بأداء حق الفقير، فإن حبس الغني

والنصح لكل مُسلم". أما لفظ "أعطى" فقد ورد في السنة، لكنه ليس اللفظ الركني المقرون بالزكاة كأصل، بل جاء في سياقات فرعية أو في بيان بعض أحكامها. وهذا يؤكد أن "الإيتاء" هو لفظ الزكاة الشرعي، لأنه يفيد إيصال الحق إلى مستحقه، لا مجرد التملك.

الاتجاه الموضوعي

لنصوص الزكاة... الفقير أولاً عند القراءة الموضوعية لنصوص الزكاة، لفظاً وسياساً ومقصداً، تتضح حقيقة لا تكاد تخطئها العين: النصوص تتجه بوضوح نحو مصلحة المساكين. وتجعلهم أصحاب حق في المال، لا مجرد متلقين لعطية. فدلالة "الإيتاء" نفسها ترفع الزكاة من خانة التفضل إلى خانة الحق. والسياق القرآني صريح في أن الفقير شريك في المال، قال تعالى: **﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ۚ ﴾** وقال: **﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ۚ ﴾**، فالمقصود

لفظ، "الإيتاء" في القرآن والسنة... حق لا عطية

لما كانت الزكاة في القرآن حقاً معلوماً للفقير في مال الغني، لا مئة من الغني على الفقير، كان الأنسب لفظ "الإيتاء" الذي يفيد أداء الحق وإيصاله إلى صاحبه، لا "الإعطاء" الذي قد يفهم منه الـ تفضل. قال تعالى: **﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ۚ ﴾** وقال: **﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ۚ ﴾** واللام هنا لام الملك، أي أن الزكاة ملك للفقراء، لا ملك للغني يوزعها كيف يشاء.

وقد سارت السنة النبوية على نفس المنهج، فاعتمدت لفظ "إيتاء" في مواضع أركان الإسلام وأحكام المبيعة، فقال **﴿ بَنَى الْإِسْلَامَ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ ۚ ﴾** وقال في البيعة: **﴿ بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ،**

كلمة العدد

الحكم ليس تجربة ... والناس ليسوا فئران تجارب

كم هو مثير للغضب أن تختزل السلطة القائمة اليوم في بلادنا الأزمة التي تفرم اللحم وتطحن العظم في "منظومة قديمة"، معتبرة أن أزمات البلاد السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد ما كانت لتكون لولا تلك العشرية الموسومة بالسودا! وكم هو مثير للشفقة أن تختزل المعارضة تلك الأزمة في استبداد قيس سعيد بالأمر، وانفراده بالسلطة وأخذ القرار، وبتأسيسه لـ "حكم فردي مطلق"!

إلا أن هذه السردية التي انطلقت إثر انتخابات 2019 الرئاسية وتعمقت بإجراءات الرئيس قيس سعيد الاستثنائية لسنة 2021، قد بدأت تظهر عوامل تفكك أساسياتها، وتخلّي رموزها عن أهم خصائصها. يتجلى ذلك في التخبط العشوائي في محاولة تقديم بديل لها. نقول هذا رغم مكابرة السلطة الرسمية ومؤيدو الرئيس في التثبيث بنهج الخطاب الحاد، باعتباره يمثل "ضرورة وطنية مستمرة" لتطهير مؤسسات الدولة ومكافحة منظومة الفساد التي تراكمت على مدى العشرية الماضية.

فإن أقطاب المعارضة وجدت نفسها مضطرة للاحتماء من رفض الشارع لها ودعوتها هي الأخرى للانسحاب من حياتهم، بمظلة "المراجعات". فقد انتبه، أخيراً، "الديمقراطيون" إلى هشاشتها، وتفتنوا اليوم إلى أن آلياتها "التقليدية" تسمح للمال الفاسد والشركات السياسية بالتحكم في الانتخابات وتوجيه إرادة الشعب، وأنهم اليوم بحاجة إلى فسخ تلك الآليات، وإعادة تأسيس ديمقراطية "حقيقية".

إلا أن هذه المراجعات وإن لامست بشكل محتشم صنم الديمقراطية الذي يتمسح الجميع على أعتابه، فقد ظلت تحوم حول الأمور الشكلية التي لا تمس جوهر المأساة المتمثل في أصل النظام الوضعي الذي يراد تأييد هيمنته على الناس. فكانت جملة المراجعات تحوم حول نقد طريقة بناء التحالفات السياسية البرلمانية والحكومية التي طبعت المشهد السياسي قبل وصول سعيد إلى السلطة، أو ما شاب علاقة رئاسة الحكومة مع رئاسة الجمهورية من توترات خاصة في ما تعلق بالتعيينات في المناصب الحكومية، أو ببطء الإصلاحات الاقتصادية.

إلا أنه ورغم كل هذا التخبط في مواقف السلطة ومعارضتها في التعاطي مع الحالة التي أوصلوا إليها البلاد، دون التوصل إلى مستقر يأمن فيه الناس على أدنى مقومات العيش، تبقى الدعوة إلى ضرورة التخلي عن الاستقطاب الثنائي الفكري "العلمانية ضد الإسلامية"، كونها تذكي الصراعات النمطية وتلهي عن القضايا الحقيقية، والانشغال بمواجهة الاستبداد وتحقيق التنمية، أخبث ما في هذه المراجعات وأخطرهما. فنحن لم نجعل من خصومة الأفكار الضالة، كالديمقراطية وفصل الدين عن الحياة، ولا الرأسمالية كميدياً مهيمن اليوم على العالم، ولا من خصومة الاشتراكية كميدياً أو من بقاياها التي تسمى اليوم باليسار، ولا من أفكار ومعالجات هذا المبدل أو ذاك، أساساً لبحثنا فيما يتعلق بأمة الإسلام وموقعها في الحياة، وبالإحسان عموماً. إنما بحثنا هو مادة الإسلام وما جاء به القرآن وما ورد في الحديث الشريف، والوقوف عند حدّه، وعند حدّ تناوله وبحثه في قضايا الإنسان. فجملة الأفكار والمعالجات التي يتخبط فيها كل الطيف السياسي والتي يقتحمون بها على الناس يريدون فرضها عليهم، لا علاقة لها بالإسلام مطلقاً، وهي وبال على الإنسان كلما أقحمت عليه، ولا يرجي منها اليوم أوغدا معالجة أي شأن من شؤون الإنسان. فحكم الإنسان ليست مسألة في مهب الريح، تترك لأهواء المغامرين، ولا الإنسان متروك لفشل التجارب، وقد أكرمه خالقه سبحانه وتعالى بأن جعل أمره إليه وحده وهو القائل عز وجل: **"وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْخَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ"** (70) القصص .

بقلم أ.عبد الرؤوف العامري

فرنسا وأزمة الدولة الحديثة حين يصل الاحتجاج إلى أبواب المدارس

بعد شمسها التي لا تغيب بريطانيا نحو الغروب الكبير

الاولى في العالم بلا منازع، حيث امتد نفوذها على نحو ربع مساحة اليابسة وربع سكان الأرض، ولم تكن هذه الهيمنة مجرد سيطرة عسكرية، بل منظومة متكاملة من القوة البحرية التي جعلت من الأسطول الملكي سيد المحيطات، والقوة الاقتصادية التي جعلت لندن العاصمة المالية للعالم، والجنه الإستراتيجي عملة التجارة الدولية، والقوة الناعمة التي نشرت اللغة الإنجليزية والقانون العام والنظام البرلماني في القارات الخمس، فقد كانت بريطانيا تصنع القواعد وتفرضها، وترسم حدود الدول وتعيد ترسيمها، وتصنع ملوكاً وتخلع آخرين.

واليوم تؤكد الشواهد السياسية أن بريطانيا تقف على أعتاب مرحلة تاريخية حاسمة، وأن التفكك لم يعد مجرد سيناريو خيالي، بل بات مسارا قريبا تدفع إليه عوامل عدة منها: ضغوط في الداخل حيث تتشكل جبهة موحدة بين الأقاليم المطالبة بالحكم الذاتي وتقرير المصير، وتحريض وتآمر الخارج من تشجيع أمريكي مستجد للانفصال، وتشكيك حلفاء سابقين مثل كيان يهود بمشروعية الجزر والسيادة البريطانية العابرة للبحار، إضافة إلى العجز الهيكلي الذاتي حيث التزايد المستمر في انحسار القدرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية للمركز.

ثم إن الدولة الاستعمارية التي سنت منهاج "فرق تسد" باتت تتجرع سمه اليوم وتذوق مرارته في زهول، والإمبراطورية التي رسمت خرائط العالم بالأمس باتت هي نفسها موضوعاً لإعادة رسم خريطتها من جديد.

لقد كانت الشمس لا تغيب عن الإمبراطورية البريطانية؛ أما اليوم فإن السؤال الذي يطرح بجديّة هو هل ستغيب الشمس عن المملكة المتحدة نفسها، لتترك إنجلترا وحيدة في حدودها الجزرية، وربما أقل من ذلك؛ فلقد سن الله في خلقه سنة لا تتبدل، إذ وعد عباده المؤمنين بالتمكين والعزة في الدنيا والفوز العظيم في الآخرة قائلاً: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا...﴾. وفي المقابل توعد الطغاة والظالمين بالهلاك والأفول في الدنيا وبسوء المصير في الآخرة فقال: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾.

وقال: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنبَاءِ الْفُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِمَّنْ قَاتَمْ وَخَصِدْ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مِن شَيْءٍ لَّمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُهُمْ إِلَّا تَتَنَبَّيْ وَكَذَٰلِكَ أَخَذَ رَبُّكَ إِذَا أَخَذَ الْفُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخَذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ * إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّمَن خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾.

لقد سبقت بريطانيا الاتحاد السوفيتي في الانحسار والسقوط، وها هي اليوم على أعتاب تفكك ذاتي قريب إن شاء الله، وإن مصير أمريكا ليس ببعيد عن سابقها، ولكن سنة الله في الدنيا هي التدافع، وعلى الأمة الإسلامية ألا تنتظر زوال أعدائها وهي في سبات، بل عليها أن تحسم أمرها وتزلي عن كاهلها عملاء أعدائها الذين يكيلونها ويدلونها، وتتقدم من جديد لتتقعد مقاما لا يليق إلا بخير أمة أخرجت للناس، فتقود البشرية إلى شط النجاة، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله.

بقلم: الشيخ عدنان مزيان

زلزال سياسي يضرب المملكة المتحدة في الصميم، كانت ذروة تداعياته في اجتماع القمة لثلاثة من رؤساء وزراء أقاليمها، الذين يجمعهم هدف واحد وهو الانفصال عن لندن، هذا الاجتماع وصفه كثير من المراقبين بأنه اجتماع تاريخي وغير مسبوق منذ بدء نظام تفويض الصلاحيات.

حضر الاجتماع جون سويني، رئيس وزراء اسكتلندا وزعيم الحزب القومي الاسكتلندي، ورون أب يورويرث، رئيس وزراء ويلز وزعيم حزب بلايد كمرى القومي الويلزي، وميشيل أونيل، الوزيرة الأولى لأيرلندا الشمالية عن حزب شين فين. وانضمت إليهم ماري لو مكدونالد، رئيسة حزب شين فين.

وخلص الاجتماع إلى توقيع مذكرة تفاهم تلزم الأطراف بالعمل المشترك من أجل تعزيز حق تقرير المصير للأقاليم، والمطالبة بحق إجراء استفتاءات دون أن يكون لحكومة لندن الحق في تعطيلها، ولم يكن هذا اللقاء اجتماعا بروتوكولياً دورياً لتنسيق الخدمات المحلية، بل جاء بناء على دعوة مشتركة ليحث ما أسموه "إعادة هيكلة العقد الاتحادي المتهاك".

وكان من أبرز التصريحات التي صدرت عن المجتمعين ما قاله جون سويني بأن رئيس وزراء بريطانيا آندي بيرنهام قد يكون آخر رئيس وزراء للمملكة المتحدة.

هذه الهزة تزامنت مع حجر ثقيل ألقيه ترامب في مياه بريطانيا العكرة وتلقفته وسائل الإعلام حين أعلن دعمه الصريح لفكرة أيرلندا الموحدة، قائلاً إن ذلك "سيكون أمراً رائعاً"، وإنه "يود أن يراها موحدة"، ما اعتبر تحريضا سافرا على تفكيك بريطانيا، وطمعته في ظهر من يعتبر حليفا تاريخيا لأمريكا، ورغم الانتقادات التي وجهت له لم يتراجع ترامب، بل عاد ليؤكد موقفه مجدداً، مشيراً إلى أنه "لم يتحدث عن اسكتلندا بعد"، في تلميح فهم منه أن ملف تفكك المملكة المتحدة مطروح بالكامل على طاولته.

وقد ألمح أيضاً إلى أنه قد لا يدعم بريطانيا إذا أقدمت الأرجنتين على غزو جزر فوكلاند، وهو موقف يقلب رأساً على عقب عقوداً من التزام أمريكا بأمن بريطانيا.

وترافق كذلك مع سقوط مدو لهيبة بريطانيا السياسية خاصة مع الجحود والتكرار الذي أبداه مؤخراً طفلها المدلل العاق كيان يهود، فعلى خلفية التوترات الدبلوماسية بسبب قضية العقوبات البريطانية على بعض النشاطات الاستيطانية، خرج مسؤولون من الكيان منهم وزير ما يسمى الأمن القومي بن غفير بتصريحات هاجموا فيها بريطانيا بشدة حيث وصف بن غفير الوجود البريطاني في جزر فوكلاند (المعروفة بالمالفيناس) بأنه "احتلال بريطاني غير شرعي لأراضٍ أرجنتينية" وسرقة لثروات الشعوب، داعياً إلى فرض عقوبات على لندن والاعتراف بسيادة الأرجنتين عليها، ومما يزيد المشهد سخرية الكشف عن ملفات سرية أظهرت أن الكيان نفسه زود الأرجنتين سرا بالسلاح خلال حرب فوكلاند عام 1982، أي أنهم كانوا في صف من قاتلوا الجنود البريطانيين.

إن الهبوط السريع لإمبراطورية كانت توصف بأنها لا تغيب عنها الشمس لتصل إلى درك تهدد فيه وحدة أراضيها الأصلية، ويطعنها حلفاؤها المقربون، كل ذلك يمثل عبرة لمن ظن أن الدائرة لا تدور عليه، ففي القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كانت بريطانيا الدولة

بينما تتراجع قدرتها على تقديم ما كان يُعد من ثوابت النموذج الفرنسي: مدرسة قوية، وصحة عامة فعالة، وحماية مجتمعية واسعة، وفرص اقتصادية صاعدة.

وهنا يظهر ماكرون بوصفه واجهة لأزمة أقدم منه، لا باعتباره عاملاً من عوامل تكريسها وتعميقها. فقد ارتفع دين فرنسا العام من مستويات تقارب 60٪ من الناتج في مطلع القرن الحالي إلى 119٪ في الربع الثاني من عام 2026، عندما بلغ نحو 3.596 تريليون يورو. وتدخل فرنسا هذه المرحلة بعجز مرتفع وبكلفة متزايدة لخدمة الدين، بينما تحاول الحكومة في ميزانية عام 2027 تحقيق وفورات ضخمة في مواجهة برلمان شديد الانقسام ومجتمع لم يعد يتقبل بسهولة وصفات التقشف.

وفي الجهة الأخرى من المعادلة تقف فرنسا وهي تحاول استعادة قوة عسكرية تناسب طموحها الجيوسياسي المتنامي أمام التهديدات المتزايدة التي تواجهها أوروبا. حيث تضاعفت تقريباً ميزانية الجيوش بين عامي 2017 و2027، فبلغت مخصصات الدفاع، باستثناء المعاشات، 57.1 مليار يورو عام 2026، بزيادة 6.7 مليارات في عام واحد، وتخطط الدولة لبلوغ 76.3 ملياراً عام 2030. كما أضيفت إلى قانون البرمجة العسكرية 36 مليار يورو إضافية للفترة ما بين عامي 2026-2030، فوق 413 ملياراً كانت مقررة أصلاً للفترة بين عامي 2024-2030، مع توجيه متزايد نحو الذخائر، والطائرات المسيّرة، والدفاع الجوي، والفضاء، والقدرات اللازمة لحرب عالية الكثافة.

هذا الإنفاق لا يمكن اختزاله في شراء الأسلحة. إنه محاولة لإعادة بناء قاعدة القوة الفرنسية: تحديث الردع النووي، تطوير الطائرات والغواصات والسفن والصواريخ، وتوسيع القدرة الصناعية والعسكرية على خوض حرب طويلة. وقد فرضت الحرب في أوكرانيا على أوروبا كلها إدراكاً قاسياً بأن عقود ما بعد الحرب الباردة التي جرى خلالها تقليص الجيوش والاستفادة من "عائد السلام" قد انتهت. ولذلك فإن إعادة تسليح فرنسا ليست اختراعاً لماكرون، وإن كانت قد تسارعت بصورة كبيرة في عهده.

وهنا تكمن المفارقة التي تمنح أزمة فرنسا بعدها التاريخي وعمقها الحضاري وجذورها المبدئية المرتبطة بعقيدة فصل الدين عن الحياة. فالدولة تريد أن تبقى قوة نووية عالمية، وأن تمتلك جيشاً قادراً على العمل مستقلاً، وأن تؤدي دوراً قيادياً في أوروبا، وأن تناور في قضايا أوكرانيا والشرق الأوسط والهجرة، وأن تحافظ في الوقت نفسه على دولة رفاه واسعة ومدرسة عامة قوية وخدمات

لم تكن فرنسا تحتاج إلى احتجاج جديد كي تثبت أنها تعيش أزمة حضارية عميقة، لكنها كانت تحتاج ربما إلى علامة أكثر دلالة من أي احتجاج سابق: أن يصل الغضب إلى أبواب المدارس، وأن يخرج التلاميذ أنفسهم إلى الشوارع احتجاجاً على مدارس لم تعد قادرة على أن تمنحهم ما يفترض أن يكون أبسط وعود الدولة الحديثة: مُدرّساً حاضراً، وفصلاً صالحاً للتعليم، ومبنى لائقاً، ومستقبلاً يمكن الوثوق به.

منذ أواخر أيلول/سبتمبر 2026 بدأت موجة الاحتجاجات في مدارس باريس، بعدما فجّرت مشكلة نقص المدرسين شرارة الغضب، ثم انتشرت خلال أيام إلى مئات المدارس في أنحاء فرنسا. حيث طالب التلاميذ بإنهاء نقص المدرسين، والحد من اكتظاظ الفصول الذي يصل في بعض الحالات إلى نحو 35 تلميذاً، وإصلاح المياني والتجهيزات المتدهورة، وتخفيف الضغط الدراسي والقلق الذي يرافق الانتقال إلى الجامعة عبر نظام Parcoursup. وقد مست الاحتجاجات نحو 30٪ من المدارس الثانوية الفرنسية بحسب تقديرات نشرتها صحيفة لوموند الفرنسية.

لم يكن لهذه التحركات المتصاعدة أن تمر دون إشغال فتيل أزمة جديدة، لأن الدولة تتعامل معها فوق أرضية اجتماعية وسياسية شديدة الاشتعال، طمعا في منع التجمهر وإخماد حراك طلابي قد يهدد مسار الانتخابات الرئاسية القادمة، وهو ما جعل بعض التظاهرات تتحول إلى مواجهات وأعمال تخريب، فردت الشرطة بسكب الزيت على النار، إذ لم يقتصر الأمر على القمع واستعمال العنف، بل بلغ عدد المعتقلين أكثر من خمسة آلاف شخص، كان 87٪ منهم قاصرين وفق أرقام وزارة العدل في الخامس من تشرين الأول/أكتوبر، فيما أحيل أكثر من 1800 شخص إلى الملاحقة القضائية. بل لقد بلغت الإصابات مستوى بالغ الخطورة حين فقد تلميذ في الخامسة عشرة يده بعد انفجار قنبلة خلال تدخل للشرطة، فيما فتحت هيئة التفيتيش العام للشرطة عشرة تحقيقات في وقائع تتعلق بإصابات أو استخدام للقوة. وفي المقابل أعلنت السلطات إصابة مئات من أفراد الشرطة ووقوع اعتداءات وتخريب وإحراق في عدد من المواقع.

إلا أن أهمية هذه الأحداث لا تكمن في حجم الفوضى المصاحبة لها، بل في وصول أزمة فرنسا إلى جيل جديد أصبح هو الآخر مناهضا للسياسات الرسمية للدولة. فقد سبقتها السترات الصفراء، واحتجاجات إصلاح التقاعد، واحتجاجات المزارعين، وموجات الإضراب والاحتقان المرتبطة بغلاء المعيشة وسياسات التقشف. وما يجمع هذه الحركات، على اختلاف أصحابها ومطالبها، هو شعور متزايد بأن الدولة تطلب من المجتمع المزيد من التضحية

مجتمعية مكلفة. لكن هذه الطموحات تجتمع فوق اقتصاد يعاني منذ سنوات من تباطؤ الإنتاجية وتراكم الدين والعجز. وهكذا اتسعت الفجوة بين الصورة التي تريد فرنسا أن تكون عليها في العالم وبين ما تستطيع مؤسساتها أن توفره لأبنائها في الداخل، ما أنتج فرنسا بصورتها الحالية المهتزة.

لهذا تبدو صورة التلميذ الفرنسي أمام مدرسته المتداعية أكثر تعبيراً عن الأزمة من كثير من الخطاب السياسية. ففرنسا التي تريد أن تكون قوة استراتيجية مستقلة في عالم مضطرب تواجه جيلاً يسألها عن مدرس لم يحضر، وفصل مكتظ، ومبنى متهالك، وعن مستقبل لا يراه مضموناً. وفي الخلفية ينخر السوس مبدأها الفاسد، حيث تتراكم أزمة الهوية والهجرة واللائكية، ويتعمق الاستقطاب السياسي، وتتوالى الحكومات الهشة، ويتغذى اليمين المتطرف من مستنقع الرداءة السياسية، فيما يزداد المجتمع اقتناعاً بأن النخب السياسية لم تعد قادرة على إنتاج تسوية مقنعة بين ما تعد به الدولة وما تستطيع دفع ثمنه.

من هنا يتأكد وجود أزمة حضارية بنيوية تهرز أركان فرنسا. صحيح أنها دولة ذات قوة نووية، وصناعة متقدمة، ومؤسسات راسخة، وموقع مركزي في أوروبا. لكن الحضارات لا تقاس فقط بحجم جيوشها أو بقدرتها على إنتاج السلاح، بل تقاس أيضاً بقدرتها على تجديد الثقة بين الدولة والمجتمع، وعلى إقناع الجيل الجديد بأن المستقبل الذي تطلب منه الدفاع عنه يستحق أن يؤمن به.

وهنا تبلغ أزمة فرنسا أعظم طبقاتها حين تعجز عن إيجاد القاعدة الاقتصادية والاجتماعية التي تجعل طموحها قابلاً للحياة، بل حين تضعف قدرة مبدئها الرأسمالي عن إنتاج حلول أزمت من صناعه. لأن الدولة الرأسمالية المتداعية تستطيع تمويل أحدث الصواريخ والطائرات، لكنها تعجز عن إقناع تلميذ بأن مدرسته ومستقبله يستحقان الاستثمار، وهذا يضرب جوهر العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين الحاضر والمستقبل، وبين الصورة الوهمية التي تريد فرنسا أن ترسمها لنفسها والحقيقة التي يراها أبنائها من داخل مدارسهم وشوارعهم.

هكذا تتخبط فرنسا في ظلام الرأسمالية، ولن ينقذها من هذا الجحيم والظلمات المترامية سوى دولة الخلافة الراشدة القائمة قريباً بإذن الله. قال تعالى: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَنَّ اللَّهَ بُنِيَانُهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾.

بقلم المهندس وسام الاطرش

تتمة : مشروع ميزانية 2027بين جباية دولة الحداثة ورعاية الخلافة الراشدة

سُل الزيتون في تونس: حين تَهْدد السيادة الغذائية من ثغرات القانون والحدود



وباء مثل سل الزيتون، لا تجد من يشخص، ويحاصر، ويرشد، ويعقم.

احتجاجات بوليا الإيطالية على زيت الزيتون التونسي

في إيطاليا، التحقيق يؤكد أن احتجاجات بوليا حقيقية: مردها انخفاض السعر من نحو 9 إلى 4.3 يورو/كغ في سوق باري، وتراكم أكثر من 200 ألف طن مخزنة. ويعزو منتجو الزيتون الإيطاليون جانباً من تراجع الأسعار إلى واردات زيت الزيتون القادمة من دول الاتحاد الأوروبي ودول أخرى، وفي مقدمتها تونس التي أصبحت، بحسب التقرير، في صدارة الانتقادات التي يوجهها المحتجون إلى المنافسة الخارجية.

ويعتبر هؤلاء أن اختلاف تكاليف الإنتاج بين البلدان يضع المنتج الإيطالي أمام صعوبات في المنافسة، خصوصاً عندما تتراجع الأسعار إلى مستويات يرون أنها لا تغطي نفقات الإنتاج.

. تحديد مسؤولية الواردات التونسية يتطلب مقارنة حجم الكميات المستوردة وأسعارها وتطور الطلب والمخزون. والمهم قانونياً: لم تصدر أي جهة رسمية إيطالية قراراً يستهدف الواردات التونسية، بل هي مطالب محتجين وضغط نقابي. وهذا يحمل تحذيراً: استغلال المنافسين الأوروبيين للأوبئة للضغط من أجل فرض قيود صحية صارمة أو حظر مؤقت على الزيوت التونسية.

القانون بين النص والتطبيق.. ثغرات تبدد السيادة

ما كشفه التحقيق عن الظهور المفاجئ والكثيف لسل الزيتون لنحو 80 ألف شجرة في ملولش بولاية المهدية، يرجّح فرضيتين: إما تفش محلي لمرض قديم ساعدته الأمطار والرطوبة والجروح، أو إدخال حديث عبر شتلات أو أدوات ملوثة. والأرجح مزيج بينهما. مع العلم أنه لا يوجد صنف زيتون تونسي مقاوم تماماً للسّل، إذ الدراسات المتاحة تظهر أن الوسلاتي هو الأكثر تحملاً نسبياً، بينما الشمالي والشنوي حساسان، والزراري حساس جداً. والعدوى تنتقل عبر الجروح الناتجة عن التقليم أو الترد أو الجني، وتنتشر بالمطر والرطوبة.

أما الخطر المالي فهو وجودي: إذ تجاوزت عائدت زيت الزيتون هذا

في تونس، لا تهدد السيادة الغذائية جيش عابر للحدود، بل شتلة صغيرة، أو آلة جني مستعملة، أو بكتيريا مجهرية تعبر المطار أو الميناء دون رقيب. وحين تصل، لا تجد سباجاً ولا شرطة حجر صحي قادرة، بل تجد قطاعاً فلاحياً هشاً، وكفاءات معطلة، ونصوصاً قانونية تترك دون تفعيل. وهكذا يتحول ملف المشاكل المستوردة من تفصيل تقني إلى قضية سيادة.

ثغرات الحماية الحدودية.. المشتل قبل البندقية

الخطر الأكبر ليس سل الزيتون الحالي، بل Xylella fastidiosa، البكتيريا التي دمّرت 20 مليون شجرة زيتون في إيطاليا، وتصيب أكثر من 700 نوع نباتي، وتنتقل بحشرات ناقلة. لم تسجل رسمياً في تونس بعد، لكن الدراسات تؤكد أن الظروف المناخية في شمال أفريقيا مناسبة لاستقرارها. والفرق جوهري: سل الزيتون (-Pseudomonas savas tanoi) موجود منذ ثمانينيات القرن الماضي، لكن Xylella إن دخلت، فقد تكون كارثية.

الثغرة القانونية واضحة: قانون حماية النباتات عدد 72 لسنة 1992 موجود، وقرارات الحظر موجودة، لكن التطبيق غائب. لا تعقيم إلزامي للآلات الفلاحية المستوردة، ولا تتبع رقمي للمشاتل، ولا رقابة كافية على الأمتعة الشخصية. والنتيجة: انتقال ميكانيكي عبر آلات جني وتقليم أوروبية مستعملة، أو تهريب شتلات أجنبية مكثفة تحمل العدوى كامنة. والأخطر أن البكتيريا قد تبقى على سطح النبات أو داخله دون أعراض واضحة، مما يجعل الشتلة السليمة ظاهرياً مصدر خطر محتمل.

كفاءات معطلة.. 75٪ من المهندسين خارج الخدمة

15 ألف مهندس فلاحى عاطل من أصل 20 ألفاً، أي 75٪. الإرشاد الفلاحي منهار، والانتدابات مجمدة منذ 2016، والمعاهد تخرج مئات المهندسين سنوياً دون دراسة لطاقة الاستيعاب. والثغرة القانونية مركبة: لا إلزام للمستغلات الكبرى بتوظيف مهندس فلاحى، ولا كراس شروط ملزم للمشاتل والمنابت. النتيجة: الدولة تتحدث عن السيادة الغذائية، وتملك 15 ألف كفاءة قادرة على حماية الحدود والحقول، لكنها تتركها على الرصيف. وحين يضرب

الكريم صلى الله عليه وسلم بقيامها، ستبدأ منذ اليوم الأول من قيامها بتخفيض الإنفاق العام عبر وقف القروض الربوية والإنفاق غير الشرعي، وسيتم إلغاء جميع الضرائب على السلع والخدمات، واستبدالها بمصادر دخل شرعية ودائمة، تشمل: خراج الأراضي الزراعية، الجزية، خمس الركاز، الفيء والغنيمة، عوائد ملكية الدولة من أراض ومصانع، ومال من لا وارث له، والضرائب الشرعية الاضطرارية على المسلمين لسداد النفقات المقررة شرعاً.

فتبدأ الدولة فور قيامها بحصر الأراضي الزراعية وتقييم الخراج الذي سيضرب عليها من قبل الخبراء، حيث يبدأ تحصيل أول مبالغ منها بانتهاء الموسم الزراعي الأول، كما تقوم بتوزيع الأراضي المعطلة على جيوش المعطلين عن العمل بتفعيل حكم إحياء الموات والتوزيع المجاني للأراضي، كما ستقوم دولة الخلافة بإدارة الأموال الضخمة للملكية العامة كقطاع المعادن والطاقة وغيرها وتوجيه عائداتها من الغاز والبتترول والثروات المعدنية الأخرى ومناجم الفسفاط والجبس والحديد والذهب وغيرها في قسم خاص من بيت مال المسلمين مخصص للملكية العامة، وتوزع أرباحها أو أعيانها على الرعية باجتهاد الخليفة، أو تخصص مواردها لصرفها على أمور أجازها الشرع وفرضها على الأمة، أو على المرافق العامة التي هي جزء من الملكية العامة كبناء الطرق وسكك الحديد والجسور والبنى التحتية بكل أشكالها، أما

بينما يقوم النظام المالي في الإسلام على أحكام ثابتة في أبوابه، ومرونة في فصوله. وهذا يبرز عظمة التشريع الإسلامي؛ إذ يجمع بين الثبات الذي يمنع العبث في موارد الأمة ونفقاتها، وبين المرونة التي تمكن الدولة من تلبية حاجات المجتمع بفعالية وعدل، فالواردات تأتي من مصادر شرعية دائمة مثل الخراج، والفيء، والجزية، والزكاة، وملكية الدولة والملكية العامة، ولا يجوز الزيادة عليها أو النقصان منها لأنها أحكام منصوص عليها، وليست مجالاً للاجتهاد أو التشريع. وكذلك أبواب النفقات محددة شرعاً بكيفية الإنفاق على الرعية، فلا يملك الخليفة ولا مجلس الأمة تغيير أحكامها أو استحداث أبواب جديدة.

ومع ذلك، يبقى للخليفة مجال واسع في فصول الميزانية، أي في تقدير المبالغ المخصصة لكل قطاع أو مشروع، وتحديد ما تحتاجه مرافق الدولة ورعاية شؤون الناس؛ فهذا الجانب متروك لاجتهاده ورأيه باعتباره مسؤولاً عن رعاية شؤون الأمة، وله أن يضع ميزانية سنوية لفصول الواردات والنفقات، لأنها خاضعة للتقدير والتوزيع وليست أحكاماً ثابتة، ويكون للأمة حق الرقابة السياسية ومحاسبة الخليفة على اجتهاداته المتعلقة بفصول الميزانية على أن تكون السنة المالية وفق السنة الهجرية. الإجراءات الفورية للخلافة الراشدة

ودولة الخلافة التي بشر الرسول

تتمة :بين إيتاء الزكاة وتنكيل المنظومة الجباية: من يدفع فاتورة الفقر؟

المركزين عن الأداء.

أين التنكيل الحقيقي...؟ مقارنة مع النظام الجبائي

إذا أردنا أن نعرف أين يقع "التنكيل" الحقيقي، فلا ننظر إلى نصاب الفضة، بل إلى النظام الجبائي القائم. فالفرق بين الزكاة والضرائب فرق جوهري في الطبيعة والمقدار والحد الأدنى والوعاء والمصرف والرقابة، فالزكاة مصدرها شرع الله، ثابت بالكتاب والسنة والإجماع، ومقدارها ربع العشر (2.5٪) فقط، ولا تجب إلا على من ملك نصاباً، ووعاؤها العمال النامي الفائض عن الحاجة، ومصرفها ثمانية أصناف أولها الفقراء والمساكين، ورقابتها إيمانية ذاتية ابتداءً ثم رقابة الدولة.

أما الضرائب في النظام الرأسمالي المطبق في تونس فمصدرها قوانين وضعية تتغير كل عام، ومقدارها يصل إلى 35٪ وأكثر على الدخل، وتجب على كل من يعمل حتى بأجر زهيد، ووعاؤها كل دخل حتى ما يكفي لقمة العيش، ومصرفها خزينة الدولة بلا رقابة على المصارف، ورقابتها إدارية فقط بلا ثقة. وهنا يقع التنكيل الحقيقي: فالموظف صاحب الأجر الأدنى (448-528 دينار) يُقتطع منه في المنبع قبل أن يصل إلى بيته، وهو لا يملك نصاب الفضة أصلاً، بل يُعدّ شرعاً من المستحقين لها، لكنه في النظام الجبائي أول من يُقتطع منه. والضريبة غير المباشرة (TVA) يدفعها الفقير على الخبز والسكر والزيت والنقل والدواء، فتثقل كاهله، بينما الغني

وثانياً، الزكاة في جوهرها حق للفقراء في مال الأغنياء، لا مئة من الغني على الفقير. وبالتالي فإن المعيار في تقدير النصاب هو الأنفع للفقراء، لأن «الزكاة شرعت لنفع الفقراء، فالنظر لجانبهم أولى من النظر لجانب المزكي». فإذا كان نصاب الفضة أقل من نصاب الذهب، فإن اعتماده يوسع دائرة المركزين، ويزيد موارد الزكاة، وينفع الفقراء أكثر. وهذا هو عين مقصود الشارع. لا «تنكيلاً» بأحد.

وثالثاً، نصاب الفضة (596 غراماً تقريباً) يعادل اليوم مبلغاً زهيداً نسبياً، بينما نصاب الذهب (85 غراماً) يعادل مبلغاً ضخماً بسبب الارتفاع الهائل في أسعار الذهب عالمياً. وهذا التفاوت الرهيب جعل نصاب الذهب يعطل فئة كبيرة من المسلمين عن إخراج زكاتها، ويحرم الفقراء من حقوقهم. فاعتماد نصاب الفضة ليس تنكيلاً بالأغنياء، بل هو رعاية للفقراء أولاً، وإبقاء لعبادة الزكاة مستمرة، وتوسيع لدائرة المركزين.

ورابعاً، الزكاة عبادة مالية يفرضها الله تطهيراً للمال وتزكية للنفس، وليست غرامة أو عقوبة تفرض على الأغنياء "تنكيلاً" بهم. والمقدار الواجب فيها هو ربع العشر (2.5٪) فقط، سواء اعتمد نصاب الذهب أو الفضة. وهذا المقدار ضئيل جداً لا يوصف معه "التنكيل" بأي حال. فمن يملك مائة ألف دينار، يخرج زكاة الفين وخمسمائة دينار فقط. فهل يسمى هذا "تنكيلاً"؟ إنما "التنكيل" الحقيقي هو أن يحرم الفقراء من حقوقهم بسبب ارتفاع نصاب الذهب وامتناع كثير من

الزكاة فستجبي بالكامل وتصرف حصرياً على الأصناف الثمانية التي نصت عليها الشريعة، مع توزيعها وفق اجتهاد الخليفة، كما ستعتمد الدولة الدينار الذهبي والدرهم وفق الأوزان الشرعية: الدينار 4.25 غرام ذهب، الدرهم 2.975 غرام فضة، مع تحديد سعر التحويل بحسب احتياطات الذهب والفضة وأسعارها التجارية، ويمكن للدولة استخدام احتياطات الذهب والعملات الأجنبية لتغطية الإنفاق الطارئ لمدة عام أو أكثر. كما سيتم وقف دفع أقساط الديون الداخلية والخارجية، وإلغاء الحوافز الاستثمارية الربوية، مما يرفع قدرة الإنفاق وينشط الدورة الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، إلغاء الضرائب على جميع السلع والخدمات سيزيد من قوة الإنفاق ويعزز النشاط التجاري والإنتاجي.

بهذه الإجراءات، تجمع الدولة بين الثبات الشرعي في الموارد والنفقات والمرونة في التقدير والتنفيذ لضمان رعاية فعالة لشؤون الناس، بما يعكس عظمة التشريع الإسلامي ويحقق الرخاء والعيش الكريم للأمة، ثم تتفرغ الدولة لبعث المشاريع الطموحة كالتصنيع، لتصبح دولة رائدة في المجال التكنولوجي والصناعات الثقيلة.

عَنْ حُذِيفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (ثُمَّ تَكُونُ خِلافةَ عَلَى مِنْهَاجِ نُبُوَّةٍ).

الدكتور الأسعد العجيلي

يدفع نفس النسبة، فهي ضريبة عمياء لا تراعي النصاب ولا الحاجة. ثم، أين تذهب أموال الضرائب؟

تذهب إلى ميزانية الدولة، تصرف على الرواتب والالتزامات والمديونية والاستيراد والاستهلاك، ولا يعود منها للفقراء إلا الفتات. فلا صحة كاملة، ولا تعليم مجاني ذا جودة، ولا نقل لائق، ولا سكن لائق. ولا أحد يسأل: كيف صُرفت أموال الضرائب؟ ولا محاسبة حقيقية على التوزيع. بخلاف الزكاة التي يُشارك فيها المزكي في الإيتاء، ويراقب بنفسه وصولها إلى مستحقها.

أين التنكيل ؟ إذا كانت الزكاة تُعفي الفقير إذا لم يملك نصاباً، ويُخرج الغني 2.5٪ فقط، ويضمن وصول الحق إلى من يستحقه، ومقصده الأساسي سدّ حاجة الفقراء، لا حفظ ثروة الأغنياء. أما نظام الضرائب "الحداثي" في تونس فيُلزم الفقير بالدفع، ويُثقل الطبقة الوسطى بنسبة تصل إلى 35٪، ويذهب المال إلى خزينة الدولة لا إلى مصارف محددة، ومقصده العملي تمويل الميزانية والمديونية، لا رعاية الفقراء.

فالمقارنة تكشف المفارقة: الذين يعطلون نصاب الفضة بحجة "التنكيل بالأغنياء" هم أنفسهم يتجاهلون أن النظام الجبائي القائم هو الذي يُنكل فعلاً بالضعفاء، ويستنزف الطبقة الوسطى، ويُفقر جيوب الأجراء، بينما يترك الفقراء بلا نصيب، والأغنياء بلا بدل ولا أثر. هذا هو عين الظلم، لا نصاب الفضة، قال تعالى: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * أَأَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾.

بقلم :أياسين بن يحيى

خبر و تعليق

زيف الديمقراطية

لا للاقتصاد الأخضر و لا للاقتصاد الدائري الصناعة رأس الحربة في النمو الاقتصادي

بسم الله الرحمن الرحيم

الخبر: أثار تطبيق تعديلات جديدة على قواعد الزي المدرسي في أذربيجان جدلا واسعا، بعدما وثقت مقاطع مصورة منع طالبات ومعلمات محجبات من دخول مدارس حكومية في العاصمة باكو ومدن أخرى، رغم أن القرار لا ينص صراحة على حظر الحجاب.

وأقر مجلس الوزراء الأذربيجاني، في 21 سبتمبر/أيلول الماضي، تعديلات على قواعد الزي المدرسي، في إطار ما تقول السلطات إنه تعزيز للطابع العلماني في التعليم العام. وتحظر القواعد ارتداء إضافات أو ملابس تتعارض مع الزي المدرسي الموحد، أو تعتبرها السلطات مخالفة لمبدأ علمانية التعليم (الجزيرة نت).

التعليق:أذربيجان دولة علمانية غالبيتها مسلمة أرادت فرض لباس موحد يتماشى مع الطابع العلماني فكان الحل هو منع المحجبات من التعليم والتعلم واقتصائهم، مشاهد تقشعر لها الأبدان طالبات خارج أسوار المدارس وكلهم شوق للتعليم وأخريات طردن بسبب تمسكهن بالحجاب.

هذه المشاهد تحيي فينا جراحا لم ولن يمحيها الزمن، ففي تونس وتركيا عشنا هاته الحقبة السوداء، في بلاد المسلمين نكلوا بالمحجبات ونزعوا حجابهن عنوة وطردوا من المؤسسات التعليمية لا لشي فقط لأنهم ملتزمات بحجابهن.

ان الديمقراطية تتعري وبيان خورها كلما تعارضت مع مصالح الدول الكبرى أو حينما تتعلق المسألة بالإسلام وأهله. حينها تكشف عن أنيابها وتظهر الحقيقة المزدوجة، فالديمقراطية فكرة ضبابية ولا وجود لها على أرض الواقع البتة.

بيان صحفي

إنّ مما يحزن أن تبقى بلد الفتوحات المبكرة ومقاومة المحتلين، وتخريج كبار العلماء والريادة في تحفيظ القرآن الكريم، بلد عمر المختار والمليون حافظ للقرآن، ليبيا، أن تبقى ساحة للصراع بين قوى الاستعمار، ووقودها أبناء المسلمين وثروتاهم وبلادهم، منذ أن أطيح بالطاغية معمر القذافي فعليا في أواخر 2011 إلى اليوم، وما زال المتصارعون على الحكم يمججون بالبلاد موجا لصالح المستعمرين.

فما زال المتصارعون على الحكم يقسمون البلاد إلى شرق وغرب، بحكومتين؛ إحداهما برئاسة عبد الحميد الدبيبة ومقرها طرابلس، والأخرى يرأسها أسامة حماد ومقرها بنغازي، وجيشين؛ واحد في الغرب تابع لما يسمى بحكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، وآخر في شرق البلاد بقيادة خليفة حفتر. ويتحدثون في أحسن أحوالهم عن لقاءات للتوافق على أشكال من اقتسام السلطة والوحدة، وكأن مسألة وحدة المسلمين مسألة خلافية وليست محسومة في ديننا الحنيف!

فقد اتفق رؤساء أركان القوات الجوية والبحرية والدفاع الجوي التابعون لحكومة الوحدة (الوطنية) في غرب ليبيا وقوات شرق ليبيا، على برنامج عمل مشترك وخطط تنفيذية لتعزيز التعاون والتكامل في مختلف المجالات العسكرية، بدلا من أن يتحدثوا عن وحدة البلاد وإنهاء

أولا، الديمقراطية تعني حكم الشعب من الشعب وإلى الشعب ونحن نرى حقيقة أن الشعب مجرد أداة لا غير فهناك قلة تشارك وتختار من سيحكمها ومن يصل للحكم يكون مدعوما بلوبيات وهذا المعمول به في أعتى الدول الديمقراطية.

ثانيا، الديمقراطية تقوم على ضمان الحريات الأربع(حرية المعتقد،التملك،الرأي والحرية الشخصية).

وهي تعني أنك حر في أن تفعل ما تشاء في أي وقت تشاء، أن تلبس وتأكل ما تشاء، وأن تشبع جميع غرائك كيفما تشاء، بصرف النظر عن الحلال والحرام. فالحرية تكون حق في نشر الرذيلة والتعدي على حدود الله أما من أراد التمسك بحكم من أحكام الله فحينها تظهر حقيقة الديمقراطية وأدعياء الحداثة !!!

فأين حقوق الطفل والمرأة التي يدعي أصحاب الفكر العلماني حمايتها والدفاع عنها؟ أليس من حق الطفل التعلم ومن حق المرأة العمل؟؟؟ فأين تلك الشعارات والقوانين؟ أم أنكم تديرون ظهوركم

حالة الصراع على السلطة! ولتأكيد عبثية المحاولات وفقدان الأمل في أن تتمخض تلك المحاولات والمباحثات عن خير للبلاد فإن المؤسسة العسكرية تجري الحوار برعاية بعثة الأمم المتحدة وفي إطار تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر 2020 بين أطراف النزاع الليبي.

إن مسألة وجوب وحدة المسلمين، مسألة مجسومة شرعا، لقله تعالى: [وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا]، وقوله ﷺ: «مَنْ آتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَأَقْتُلُوهُ»، وقوله: «إذا بُوعَ لِخَلِيفَتَيْنِ فَأَقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا». والمستفيد الوحيد من اختلاف المسلمين وانقسامهم وتقاتلهم هو المستعمر الذي يريد أن تبقى البلاد مفرقة مقسمة بين رجالاته ليتسنى له مواصلة نهب ثروات البلاد.

فالصراع بين عملاء بريطانيا وعملاء أمريكا، هو ما يبقى البلاد في دوامة الانقسام وسفك الدماء، وهو صراع الخاسر الوحيد فيه هم المسلمون؛ لذلك على المخلصين من أهل ليبيا؛ أهل الحل والعقد في القبائل، والعلماء الربانيين، أن يأخذوا على أيدي قادة الصراع وأطرافه ليستنفذوا البلاد من مخالب الاستعمار، وتوحيدها تحت راية لا إله إلا الله محمد رسول الله، لا راية الاستعمار، فالإسلام الذي استطاع أن يجمع بين الأوس والخزرج



حين يتعلق الأمر بالإسلام!!!!.

لكن الظلمة لا تدوم والظلم زائل فلا بد للفجر أن يبرز و لا بد للحق أن يجلي "فأله ناصر عبده ولو بعد حين"

إن الله عز وجل كرم المرأة فجعلها أما و ربة بيت وعرض يجب أن تصان، فلا تهان لأنها اختارت العفة، ولا تقصى لأنها أرادت مرضاة الله في زمن اختلط فيه الحابل بالنابل فالخمار فرض على المرأة المسلمة وليس مجرد زي "وليضربن بخمورهن على جيوبهن".

فأصوات المسلمين التي تتعالى من كل صوب رفضا لهذا الظلم والإحتجاجات المتصاعدة ستكون بالصد والضد لهاته القوانين الجائرة ، التي تحارب الله ورسوله قال تعالى: "يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون".

كتبته زينب بن رحومة

الإسلام وحده القادر على توحيد المسلمين وطرد الاستعمار يجر أذيال الخيبة من ليبيا



هو القادر على أن يجمع بين الشرق والغرب في ليبيا، بل بين كل المسلمين في العالم. قال تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ فُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾. فهلم لنجعل ليبيا نقطة ارتكاز للخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، ففي ذلك خير الدنيا والآخرة.

المكتب الإعلامي المركزي

لحزب التحرير

أكد مدير عام المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية (INNORPI) نافع بوتيتي في كلمته خلال ندوة علمية بمناسبة اليوم العالمي للتقييس، تحت شعار "الاقتصاد الدائري.. دور المواصفات في تحديد المفاهيم وتوجيه الممارسات"، أن هذا اليوم يشكل مناسبة متجددة للتأكيد على الدور المحوري للمواصفات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والصناعية وتحسين الجودة وتعزيز تنافسية المؤسسات.

في السابق تمّ التسويق في تونس لما يسمّونه "الاقتصاد الأخضر" كنموذج تنمويّ مستحدث ومسار ناجح يقوم على تحقيق النمو الاقتصاديّ مع تقليص الأضرار البيئية وترشيد استخدام الموارد، من خلال سياسات واستثمارات تدعم الكفاءة الطاقية، وتحد من انبعاثات الكربون، وتحافظ على التنوع البيولوجي، و ما على البلاد إلا أن تعمل وبسرعة على ركوب هذا القطار خاصة بعد أن قرر الشريك الرئيسي للبلاد أي الاتحاد الأوروبي اعتماد ما يسمى "ضريبة الكربون".

و اليوم تقع الدعوة لما يطلق عليه "الاقتصاد الدائري" باعتباره أحد أبرز التحولات الاقتصادية العالمية الذي يدعو إلى اعتماد مقاربة جديدة تقوم على الوقاية من النفايات وإعادة استخدام والإصلاح وإعادة التدوير وتثمين الموارد ، وذلك بتقدير أن تونس تواجه ضغوطا متزايدة على مواردها المائية والطاقية، وارتفاعا في كلفة المواد الأولية، وارتحانا لعدة مدخلات مستوردة، مما يفرض عليها التوجّه بأقصى سرعة إلى الاقتصاد الدائري الذي لم يعد مجرد توجه بيئي، بل أصبح أحد أسس التنافسية الصناعية ويؤمّن التزود والنفاذ إلى الأسواق العالمية كما يقول المروجون له ، وبحسبهم فإن النموذج الاقتصادي التقليدي الخطي القائم على الاستخراج ثم التصنيع والاستهلاك وإلقاء النفايات، أفرز إشكاليات بيئية كبيرة، في حين يقوم الاقتصاد الدائري على مبادئ الرسكلة وإعادة التدوير وترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، بما يساهم في حماية البيئة وتقليص فاتورة استيراد المواد الأولية.

كلّ ذلك – كما يقولون - من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية والصناعية وتحسين الجودة وتعزيز تنافسية المؤسسات .

أين تكمن المشكلة..؟

قبل الخوض في تحديد أي الأنظمة الاقتصادية أكثر المناسبة لتونس، لا بدّ من الإقرار من إن سبب الأزمة الاقتصادية الخانقة التي نعيشها تكمن في النظام الاقتصادي الرأسمالي وتشريعاته التي تجعل المال يتجمع في يد الأغنياء ويحرم منه الفقراء، وتجعل الدول الكبرى تسيطر على ثرواتنا ومقدراتنا تصدر قراراتنا السياسي وخياراتنا التنموية.

أليس الواقع الحالي الذي يعيشه أهل تونس هو نتيجة تطبيق النظام الرأسمالي المجرم وما تبعه من ترقيعات ومشاريع تسهرالدولة على تنفيذها برعاية الدوائر الأجنبية التي جرّت الويلات والكوارث على أهل تونس ؟! فماذا يمكن أن تصنع كذبة الاقتصاد الأخضر أو الدائري التي يتمّ تسويقها تحت عنوان خطة الإنقاذ الاقتصادي ؟! وهل يجرب عاقل المجرم مرارا وتكرارا؟! وهل يأمل من يدخل جحر الأفعى أكثر من مرة أن يجد في إحداها عسلا؟! ومن يفعل ذلك فكأنما يتجرع الداء ليتداوى، ويترك البلاد فريسة لمزيد من النهب من قبل الدول الكبرى ومؤسساتها.

إن اقتصاد تونس لم ولن يتعافى بإثقال كاهل الناس بالجباية والقروض الربوية والمال الحرام، ولن ينهض بمخالفة شريعة الله الغراء وطريق الهدى المستقيم، مصداقا لقول الله تعالى: (وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا)ومع إدراكنا أن المشكلة هي في أس النظام وتكوينه وعقلية الحكام.

الصناعة رأس الحربة في
النمو الاقتصادي

و لهذا لا خلاص لنا إلا بتبني نظام الإقتصاد في الإسلام الذي ضمن من خلال سياسته الاقتصادية إشباع جميع الحاجات الأساسية لجميع أفراد المجتمع إشباعا كلياً، ووضع الخطوط العريضة للسياسات المتعلقة بمصادر الاقتصاد الأربعة (الزراعة، الصناعة، التجارة، والخدمات)، بما يؤثر على التنمية الاقتصادية التي يمكن معالجتها على أساس زيادة الإنتاج الزراعي مقترنة بثورة في الإنتاج الصناعي بحيث تكون الصناعة رأس الحربة في النمو الاقتصادي،

فيجب أن تقوم السياسة الاقتصادية على الصناعة الثقيلة ، فالمطلوب إيجاد ثورة صناعية، والثورة الصناعية هي تسلم زمام



رأس الصناعة ومنيعها وهي صناعة الآلات بعملية انقلابية في الصناعة، وهي عدم التلهي بأي نوع من الاقتصاد أو بأي صناعة بل بأي عمل اقتصادي قبل تسلم زمام رأس الصناعة وجعل الجهود الاقتصادية كلها موجهة لإيجاد صناعة الآلات، ولا يقام بأي شيء سوى الضروريات وسوى مالا بد منه لإيجاد صناعة الآلات.

التصنيع يعني التحرير..
و يعني استعادة السيادة
وأمتلاك القرار

إن الواقع الذي تعيشه البلاد يحتم عليها القيام بالثورة الصناعية في الحال فالانفصال عن الغرب الذي يبسط نفوذه على بلادنا لا يتم إلا إذا حصل الاستغناء عن الغرب، وما دمنا في حاجة لاستيراد الآلات والمصانع منه فإنه ستظل لدى الغرب الفرص لإعادة ربطنا به، بل لإعادة نفوذه وسيطرته. لذلك كان القيام بالثورة الصناعية أمرا حتميا. وهذا يعني المبادرة إلى إقامة صناعة الآلات رأساً وبدون تدريج بل بشكل انقلابي حتى يكون العمل ثورة صناعية صحيحة. و حين ننظر إلى تاريخ الدول الصناعية نكتشف أن أوروبا حين حصلت فيها الثورة الصناعية إنما حصلت حين وجدت فيها صناعة الآلات، وإن أميركا وقد كانت مستعمرة لعدة دول إنما تقدمت ماديا حين حصلت فيها الثورة الصناعية بصناعة الآلات، وإن روسيا لم تكتمل ثورتها الشيوعية ضد القيصرية إلا بعد أن حصلت فيها الثورة الصناعية بصناعة الآلات.

هل يمكن إحداث ثورة
صناعية في تونس؟

نعم بالإمكان تنمية البلاد صناعيا، وإدارة هذه الصناعة مباشرة إن كانت قائمة على الملكية العامة كالنفط والمعادن أو كانت قائمة على ملكية الدولة. وكذلك تنشيط ودعم المصانع الخاصة غير القائمة على الملكية العامة وملكية الدولة. وهكذا توجد تنمية صناعية نشطة في شتى المجالات الضرورية، كذلك تمويل المشاريع الإنتاجية التي تقوم على الكفاية الصناعية و الزراعية مما توفره الموارد الطبيعية من غاز و بترول ومعادن و فسفاط و ثروات زراعية و حيوانية و سمكية... ، وهذا غيض من فيض مما يمكن فعله إذا توفرت الإرادة السياسية ، أمّا إذا غابت فكسرة الخبز لا نستطيع حتى تأمينها.

بقلم أ.محمد زروق